

ورقة تحليل سياسات:

تأثير الحصار الإسرائيلي على القطاع الصناعي الفلسطيني

إعداد

رأى محمد حلس

باحث ومختص في الشأن الاقتصادي

غزة - فلسطين

نشرت في الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني - حشد

غزة، 26 سبتمبر / أيلول 2017

تأثير الحصار الإسرائيلي على القطاع الصناعي الفلسطيني

أولاً: مقدمة

يعتبر الحصار الإسرائيلي الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية، من أبرز المعوقات لمسار التنمية الحقيقية والاستثمار وبخاصة في القطاعات الانتاجية (الزراعية والصناعية) القائمة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

حيث أن استمرار الحصار الإسرائيلي بجانب الاعتداءات العسكرية الثلاث (2008، 2012، 2014) على القطاع أدى إلى حظر التصدير وتدمير القطاع الخاص في قطاع غزة، وتقييد إمكانية الوصول إلى الموارد الفلسطينية المتاحة في قطاع غزة، وكذلك تقييد ومنع المستثمرين من استيراد المواد الخام والمعدات المرتبطة بالعملية الإنتاجية، لتصبح حركة انتقال عناصر العملية الإنتاجية أمراً لا يمكن التنبؤ به في قطاع غزة.

ولذلك فإن القطاع الصناعي يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تضررت من الحصار، لا سيما وأن الحصار الإسرائيلي أدى بالفعل إلى وقف عمليات الإنتاج على نطاق واسع وإلى فقدان فرص العمل بسبب توقف العديد من المصانع وورش العمل، وألحق دماراً هائلاً بالاقتصاد المحلي وبالموارد الإنتاجية والبنية التحتية وأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية بجانب الندرة الحادة في المدخلات اللازمة للتصنيع (الكهرباء والوقود).

من هذا المنطلق تتناول هذه الورقة هيكل الصناعة الفلسطينية وأهميتها النسبية، وتأثير الحصار على القطاع الصناعي ورصد الخسائر التي تكبدها هذا القطاع وتشخيص المعوقات والعراقيل التي حالت دون تنمية وتطور هذا القطاع الحيوي وذلك لتطوير هذا القطاع من خلال استشراف السياسات اللازمة للاستثمار في هذا القطاع والتدخلات المطلوبة.

أولاً: هيكل الصناعة الفلسطينية

يتميز هيكل الصناعة في فلسطين بالجمود والبدائية، فبالرغم من أن هناك مشاريع أسست منذ سنوات عديدة، إلا أن معظمها لم تطور أسماءً تجارية معروفة، وإنتاجها من السلع والخدمات لا يزال غير مميز، في ذات الوقت الذي لا يزال يعمل في ظل منافسة سعرية، كما يقتصر تسويق معظم المنتجات الصناعية الفلسطينية على السوق المحلية الصغيرة نسبياً، باستثناء الصناعات القائمة على التعاقد من الباطن مثل الأحذية والجلود والملابس⁽¹⁾.

وتعاني الصناعة الفلسطينية من اختلالات جوهرية ونقاط ضعف هيكلية، أهمها:

1. عملت إسرائيل ومنذ احتلالها للأراضي الفلسطينية، على أن يكون تطور الصناعة الفلسطينية وليداً للسياسات الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بصناعات التعاقد من الباطن، ومن ناحية أخرى حاربت إسرائيل الصناعات التي يمكن أن تنافس الصناعات الإسرائيلية، وأدى ذلك إلى اعتماد الصناعة الفلسطينية بشكل كبير (85 %) على المواد الخام الخارجية، سواء من إسرائيل أو عبرها الأمر الذي جعلها عرضة للتقلبات الإسرائيلية والأجنبية⁽²⁾.
2. صغر حجم المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، إذ أن قرابة 90 % من المنشآت العاملة في الصناعة صغيرة الحجم، ذات طابع حرفي توظف أقل من عشرة عمال، ومعظم هذه المنشآت (95 % منها) هي مؤسسات فردية أو مؤسسات تضامن، وهذا يضعف قدرتها على التأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية⁽³⁾، ويمكن تفسير صغر حجم المؤسسات الصناعية إلى عدم وجود نظام مصرفي يدعم إنشاء مؤسسات كبيرة من خلال توفير رأس المال اللازم للتوسع، بالإضافة إلى نظام الضرائب والقوانين يحد أيضاً من قدرة المنشآت الصناعية على التوسع، كما أن رغبة المستثمرين الفلسطينيين في

تجنب التعقيدات والإجراءات الإسرائيلية، تؤدي بهم إلى تفضيلهم لمشاريع صغيرة تتسم بالمرونة.

3. افتقار الصناعة الفلسطينية بشكل عام إلى التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الجودة وزيادة تكلفة الإنتاج، مما يفقدها القدرة على المنافسة.

4. ارتفاع تكلفة الإنتاج بشكل عام، ما يعمل على تقليل القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية، بالإضافة إلى ضعف خدمات البنية التحتية، وما ينعكس سلباً على جودة الإنتاج والإنتاجية.

5. اعتماد المنشآت الصناعية على التمويل الذاتي الذي شكل أكثر من 90 % من المنشآت الصناعية القائمة، ما ترتب عليه قلة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي.

6. استمرار سياسة الحصار والإغلاق والحوجز العسكرية الإسرائيلية، وما له من انعكاسات سلبية على حركة كل من السلع والسكان.

7. وجود العديد من الأنشطة الصناعية خارج التجمعات والمناطق الصناعية المؤهلة، وهذا أدى إلى الانتشار العشوائي للمنشآت الصناعية، وهي في معظمها ورش حرفية.

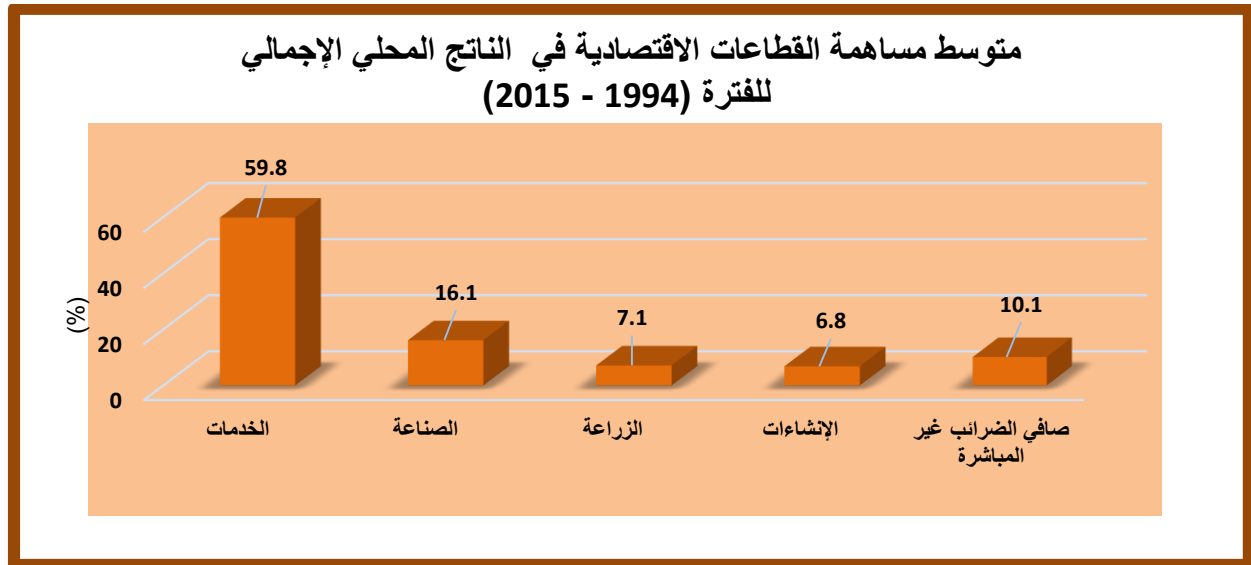
إضافة لما سبق ذكره من عوائق تعترض نمو وتطور الصناعة الفلسطينية، فهناك مجموعة أخرى لا تقل أهمية عن تلك التي تم ذكرها، والتي من أهمها ضعف التشريعات والأنظمة القانونية وعدم اكتمالها، وبالتالي غياب السياسات العامة المنظمة والمشجعة للصناعة بشكل عام، إضافة إلى مشاكل الإقراض والتمويل، حيث أن المؤسسات المالية والتمويلية الموجودة في المناطق الفلسطينية لم تلعب الدور المطلوب منها بالشكل الصحيح والمتوقع في عملية التنمية الاقتصادية وتمويل المشروعات⁽⁴⁾.

كل هذه المشاكل وغيرها أدت إلى إضعاف الحافز لدى المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، ما عمل على إعاقة نمو وتطور القطاع الصناعي الفلسطيني كأمثاله في العالم ليلعب دوره الريادي والقيادي في عملية التنمية الاقتصادية.

ثانياً: الأهمية النسبية للصناعة الفلسطينية

يعتبر القطاع الصناعي في فلسطين بأفرعه الاستخراجية والتحويلية والتقليدية من القطاعات الاقتصادية المهمة، حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد المؤسسات في أنشطة القطاع الصناعي في فلسطين لعام 2015 وصل إلى 18056 مؤسسة يعمل فيها 90486 عاملاً، وقد بلغ حجم الإنتاج المتحقق من أنشطة الصناعة 3817.6 مليون دولار، وبقيمة مضافة حققتها تلك الأنشطة 1458.7 مليون دولار⁽⁵⁾.

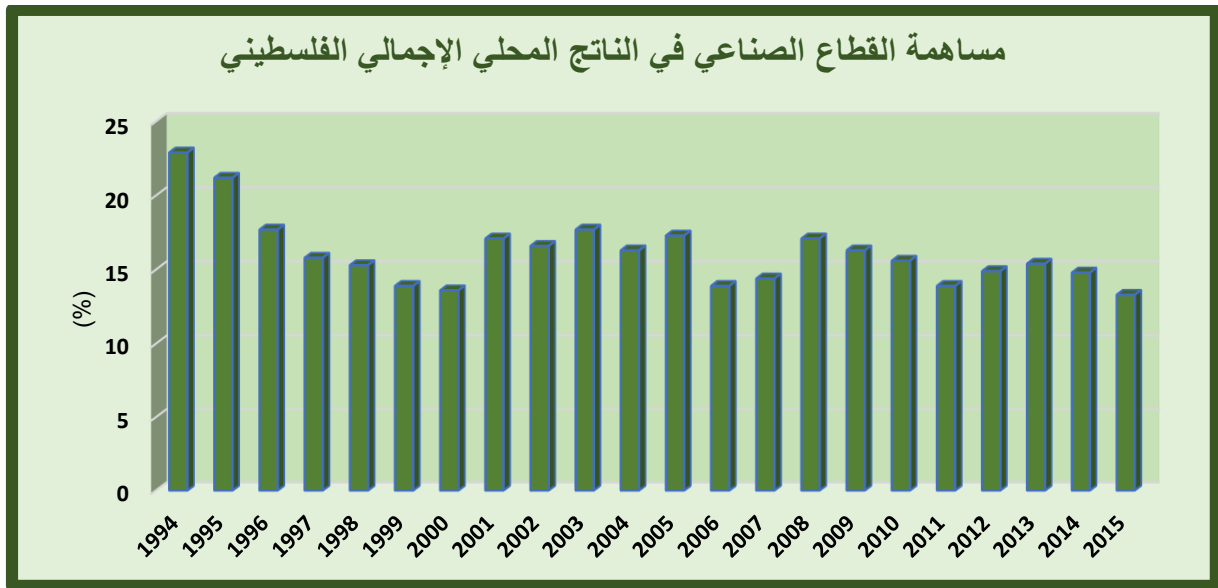
أما بالنسبة لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد بلغت في المتوسط خلال الفترة (1994 - 2015) نحو 16.1 %، ويأتي في المرتبة الثانية بعد القطاع الخدمات الذي بلغت نسبته في المتوسط 59.8 %، في حين لم تتعد مساهمة القطاع الزراعي 7.1 %، وقطاع الإنشاءات 6.8 %، وصافي الضرائب غير المباشرة 10.1 % خلال نفس الفترة، وكما هو موضح في الشكل رقم (1).



- شكل رقم (1): متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للفترة (2015 - 1994).
- المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، إحصاءات الحسابات القومية 1994 - 2015، رام الله، فلسطين.

ويمكن تفسير تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية مقابل قطاع الخدمات إلى ما شهدته الأنشطة الاقتصادية من تغيرات عدة منذ العام 1994، وبخاصة انتعاش حركة البناء في ظل إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، وعودة العمل للقطاع المالي الذي كان مشلولاً إبان الاحتلال، بالإضافة إلى تحسن وضع الاستثمار الخاص، وتدفق رؤوس الأموال من الخارج أدت جميعها إلى التأثير على الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وعلى صعيد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وكما هو موضح في الشكل رقم (2)، فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني تراوحت ما بين (22.9% إلى 12.5%) خلال الفترة الممتدة ما بين (1994 - 2015)، حيث تراجعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من 22.9% في عام 1994، إلى 12.5% في عام 2015.



- شكل رقم (2): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للفترة (1994 - 2015).
- المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، إحصاءات الحسابات القومية 1994 - 2015، رام الله، فلسطين.

ويرتبط تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع الحاد في أداء القطاع الصناعي في قطاع غزة، جراء استمرار الحصار والعدوان المتكرر على القطاع، لا سيما وأن قوات الاحتلال الإسرائيلي قامت بتدمير المئات من المنشآت والورش الصناعية في قطاع غزة، بجانب قيام

قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء عملية احتلال بعض المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية بمصادرة معدات وآلات صناعية من داخل المصانع والورش الصناعية، مما انعكس سلباً وبشكل كبير على أداء القطاع الصناعي⁽⁶⁾.

كما يعزى التراجع في القطاع الصناعي بشكل عام، إلى تراجع الصناعات التحويلية على خلفية ارتفاع تكاليف الإنتاج، جراء ارتفاع أسعار مواد الإنتاج، الأمر الذي دفع العاملين في هذا القطاع إلى التحول إلى قطاعات أكثر ربحية⁽⁷⁾، وفضلاً عن ذلك فقد أدى عدم الوصول إلى المدخلات والأسواق بسبب سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل، وتدمير العديد من الزراعات والقاعدة الإنتاجية إلى حدوث تراجع كبير في النشاط الصناعي، هذا بالإضافة إلى سياسة إغراق الأسواق الفلسطينية بسلع إسرائيلية الصنع تنافس المنتج الفلسطيني في الجودة والسعر⁽⁸⁾.

وعلى الرغم من تراجع القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي مساهمته في التشغيل، إلا أن هذا القطاع يبقى المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية لعدة أسباب، أهمها⁽⁹⁾:

1. يبقى هذا القطاع أحد القطاعات الاقتصادية المناسبة لاستيعاب أكبر قدر ممكن من العاطلين عن العمل.
2. أن هذا القطاع يشكل محور عملية الابداع والابتكار في الإنتاج، وأن القطاعات الأخرى الخدمية تعمل على تقديم الخدمة لهذا القطاع من خلال علاقتها التشابكية الأمامية والخلفية القوية معه، وبالتالي لا يمكن لهذه القطاعات أن تنمو بشكل مستدام ما لم يحقق القطاع الصناعي نمواً مضطرباً.
3. تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات وتوفير الموارد من النقد الأجنبي، وكذلك علاج مشاكل العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات، وتصنيع سلع للتصدير للخارج.
4. يعد القطاع الصناعي من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تطوير وتنمية الإنتاجية ورفع مستوياتها، لقدرته على تطبيق واستخدام التقنية الحديثة.

ثالثاً: تأثير الحصار والممارسات الإسرائيلية على القطاع الصناعي

لعب الحصار دوراً سلبياً بالتأثير على العمليات التنموية والإنتاجية في الأراضي الفلسطينية وبصورة أكثر حدة في قطاع غزة، ومن ضمن ذلك القطاع الصناعي، حيث أدى الحصار إلى صعوبة إدخال مستلزمات الإنتاج بما ساهم في ارتفاع أسعارها، وبالتالي تقليص عمليات التصدير إلى أدنى درجة ممكنة، وقد فرض الحصار المشدد على قطاع غزة، بأمر من الاحتلال الإسرائيلي، وذلك في منتصف حزيران / يونيو 2007، والتي اعتبرته كيان معادي، حيث تم بموجب ذلك إغلاق كافة المعابر والمنافذ الحدودية بين قطاع غزة ودولة الاحتلال، كما تم بموجب الحصار المفروض على قطاع غزة السماح بإدخال 30 سلعة من أصل 3000 سلعة كانت تدخل قطاع غزة من خلال معبر كرم أبو سالم الذي يتميز بمحدودية السعة، حيث كان يدخل القطاع يومياً ما يقارب الـ 1000 شاحنة من مواد مختلفة، أما بعد الحصار فقد أصبح عدد الشاحنات التي تدخل لا تتجاوز الـ 150-250 شاحنة على أحسن تقدير⁽¹⁰⁾.

وتشير الوقائع إلى أن الحصار الإسرائيلي وما يتعرض له المدنيون من انتهاكات جسمية طالت مختلف حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يعتبر الأسوأ والأقسى بعد عشر سنوات من الخنق الاقتصادي والاجتماعي، وأفضى إلى تراجع حالة حقوق الإنسان، وانعكست هذه الإجراءات الإسرائيلية التي تشكل مخالفة واضحة وصريحة لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على مؤشرات الأوضاع الإنسانية حيث لا تزال الحالة المزرية مستمرة في قطاع غزة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل شكّلت أزمة التيار الكهربائي التي تفاقمت من جديد تحدياً إضافياً خاصة في ظل غياب خطط حكومية من شأنها أن تعالج الأزمة جذرياً، واستمرار التهديد بوقف معظم المنشآت الصناعية عن العمل⁽¹¹⁾.

إن استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، إضافة لما تفرضه سلطات الاحتلال في الضفة الغربية بما فيها القدس من القيود المشددة على الاستيراد، كذلك الاستهداف المباشر للبنية التحتية الفلسطينية والممارسات التي تعوق عملية الإنتاج وترفع تكلفة المنتجات الفلسطينية، وتحول دون تطور الصناعات الفلسطينية التي يمكن لها أن تنافس الصناعات الإسرائيلية، وأضعفت الترابطات الأمامية والخلفية للقطاع الصناعي الفلسطيني،

وأجبرتها على استخدام المواد الخام الإسرائيلية والأجنبية وبنسبة تفوق 85 في المائة مما أدى إلى جعلها عرضة لتقلبات الأسعار الإسرائيلية والأجنبية⁽¹²⁾.

وتشكل صناعة الحجر والرخام وعلى سبيل المثال أهم الصناعات الفلسطينية، ويعمل فيها 25 ألف عامل فلسطيني، وتساهم بنحو 25 في المائة من الإيرادات الصناعية، ويقدر الإنتاج من هذه الصناعة بحوالي 1.8 مليون طن سنوياً، وتقع 60 في المائة من مصانع الحجر والرخام الفلسطينية في المناطق المصنفة (أ) و(ب) في الضفة الغربية، وفي المقابل تسيطر المستوطنات الإسرائيلية على حوالي نسبة 85 في المائة من هذه الصناعة، من خلال 11 مصنع للاحتلال الإسرائيلي متواجد على أراضي الضفة الغربية، متسببة في خسارة الاقتصاد الفلسطيني لما قيمته 574 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 5.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الصناعة الهامة⁽¹³⁾.

وفي سياق العدوان الإسرائيلي على مقدرات الشعب الفلسطيني وموارده الطبيعية، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي حرمان الاقتصاد الفلسطيني من الانتفاع من مورد استراتيجي هام هو البحر الميت وما يحتويه من أملاح ومعادن ذات قيمة عالية تستولي عليها السنوية للاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله لموارد البحر الميت بنحو 1.1 مليار دولار أي ما يعادل 13.6 % من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁴⁾.

كما لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يشكل العائق الأكبر أمام تحقيق عملية التنمية الصناعية في فلسطين، من خلال استمرار سياسة الحصار والإغلاق، إذ يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على 62% من أراضي الضفة الغربية المنطقة "ج" وهي المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن التي توفر الأساس الاقتصادي للنمو في القطاع الصناعي، والتي دونها لا يمكن أن يتحقق أي نوع من أنواع التنمية الصناعية التي يسعى الاحتلال الإسرائيلي من خلال سياساته وإجراءاته إلى إفشالها وعدم تحقيقها⁽¹⁵⁾.

رابعاً: السياسات اللازمة لتطوير القطاع الصناعي وآليات التدخل

على الرغم من العقبات التي تواجه القطاع الصناعي في فلسطين وبشكل خاص في قطاع غزة والتي أدت إلى تدهور القطاع الصناعي بشكل كبير، يبقى القطاع الصناعي من القطاعات الإنتاجية المهمة المحفزة للنمو الاقتصادي، لذلك لا بد من زيادة الاهتمام بهذا القطاع وحشد كافة آليات الضغط والتأثير الدولي بالاستناد إلى

الخطاب الحقوقي برفع الحصار والسماح بحرية الحركة للأفراد والبضائع وبخاصة المواد الخام اللازمة للتصنيع، ووقف الاعتداءات العسكرية المتكررة والتي تستهدف المصانع والورش الصناعية، وأيضاً مواصلة التحرك في كل الاتجاهات لنزع حقلنا المشروع في استغلال الثروة الطبيعية الموجودة في قطاع غزة والمنطقة ج في الضفة الغربية، فوفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية، من حق فلسطين استغلال مواردها الطبيعية، وأن الاحتلال لا يملك منعها قانونياً.

وبجانب ذلك لا بد من تبني سياسات اقتصادية قابلة للتنفيذ لتطوير القطاع الصناعي والنهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية المستدامة ، مع مراعاة خصوصية الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وما يحتويه من مشكلات تتعلق بضعف البنية بسبب صغر مساحته وقلة موارده وتأثره بشدة بالعوامل الخارجية، إضافة إلى ضعف الإمكانيات الذاتية للقطاعات الإنتاجية بسبب الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها القطاعات الإنتاجية، والناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، كذلك المشكلات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني كالفقر والبطالة، والتي تشكل دافعاً أكبر للبحث عن حلول لهذه المشكلات ومن الممكن اقتراح السياسات الآتية:

1. إعادة هيكلة الصناعات الواعدة القادرة على المنافسة بقيمة مضافة مرتفعة

ويمكن تنفيذ هذه السياسة من خلال إنشاء هيئة للتصنيع الوطني للمتابعة والإشراف على السياسة الصناعية، وربطها بالسياسة الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى منح المنشآت الصناعية أسعار تشجيعية للكهرباء والمياه للأغراض الصناعية، كذلك تقديم حوافز وتسهيلات مصرفية للاستيراد المباشر للمعدات والآلات التصنيعية، كذلك استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وإدخال منتجات جديدة الأمر الذي يعزز من قدرة الصناعات الفلسطينية على المنافسة وتحقيق قيمة مضافة مرتفعة وزيادة قدرتها التنافسية.

2. تطوير البنية التحتية للصناعات الفلسطينية، ورفع إنتاجية القطاعات الإنتاجية الوطنية.

وتعتبر هذه السياسة من أهم السياسات اللازمة لتطوير القطاع الصناعي الفلسطيني، ويمكن تنفيذ هذه السياسة عبر تطوير أنظمة المواصفات والمقاييس وآليات تطبيقها وتفعيل دورها في تطوير البنية التحتية للصناعات الفلسطينية ورفع إنتاجية القطاعات الإنتاجية

الوطنية وحمائتها وتعزيز قدرتها التنافسية لتحل محل المنتجات المستوردة، وهذا يحتاج أيضاً خلق ولاءات للمنتجات الوطنية ذات الجودة العالية والسعر المناسب من قبل المواطن الفلسطيني، لدعم صمود القطاع الصناعي الفلسطيني وتطويره.

3. حماية الصناعات الناشئة القادرة على إحلال الواردات، ودعم المنتجات الوطنية.

على الرغم من أن امكانيات السلطة الفلسطينية وقدرتها على تحديد السياسات الاقتصادية الهادفة لحماية الصناعات الناشئة القادرة على إحلال الواردات ودعم المنتجات الوطنية وتعزيزها تظل محدودة في ظل هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والموارد وتحكمها بالمعابر والمنافذ الحدودية، كذلك الاستمرار في خرق نصوص وتطبيقات بروتوكول باريس الاقتصادي المنظم للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين، إلا أنه لا يمكن تجاهل هذه السياسة لأنها قابلة للتطبيق في الوقت الراهن وتعزز من مقومات الصمود للاقتصاد الفلسطيني، وفي ذات الوقت توفر الحماية اللازمة للمستهلك من تدفق السلع المستوردة الرخيصة وغير المطابقة للمواصفات والمقاييس الفلسطينية، كذلك دعم المنتجات الوطنية التي تتميز بالجودة والسعر المناسب وقدرتها العالية على المنافسة، وفي هذه الحالة نكون وضعنا المستهلك أمام واجبه الوطني والأخلاقي لتفضيل المنتجات الوطنية عن المنتجات الأجنبية المستوردة، دون أي حجج تتعلق بالجودة والسعر.

فعملية دعم المنتجات المحلية والنهوض بها يقع على عاتق جميع الأطراف المسؤولة عن دعم المنتجات المحلية بدءاً بصناع القرار على المستوى الرسمي مروراً بقطاع المنتجين أنفسهم والمؤسسات الممثلة لهم، ووصولاً إلى المستهلك الذي يشكل حجر الزاوية في هذه العملية.

- 1- اشتية، محمد (2017)، الاقتصاد الفلسطيني حصار عوامل الإنتاج، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكدار، القدس، ص95.
- 2- مكحول، باسم وعطياني، نصر (2004)، هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعة الفلسطينية وأثرهما على القدرة التنافسية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، رام الله.
- 3- نفس المرجع السابق.
- 4- اشتية، محمد (2017)، مرجع سبق ذكره، ص96.
- 5- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، كتاب فلسطين الإحصائي 2016، رام الله، ص203.
- 6- عطيانى، نصر (2008)، الاقتصاد الفلسطيني: الحسابات القومية الفلسطينية، منشورات القدس المفتوحة، القدس، ص145.
- 7- سلطة النقد الفلسطينية (2011)، التقرير السنوي 2010، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص17.
- 8- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد (2012)، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، ص10.
- 9- محيسن، عبد الحليم (2014)، القطاع الصناعي والتنمية الصناعية، مجلة رؤى اقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية، العدد الرابع، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص4.
- 10- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (2015)، دراسة بحثية حول رؤية القطاع الزراعي وفرص التنمية في ظل الحصار والتحديات القائمة، إعداد القطاع الزراعي في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، غزة، ص4.
- 11- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2017)، ورقة حقائق حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، غزة، فلسطين، ص2.
- 12- صندوق النقد العربي (2013)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص295.

- 13- صندوق النقد العربي (2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص364.
- 14- صندوق النقد العربي (2013)، مرجع سبق ذكره، ص295.
- 15- صندوق النقد العربي (2013)، مرجع سبق ذكره، ص290.